

Distr.
GENERAL

S/1994/375
31 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادورأولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو الرابع من سلسلة التقارير التي أقدمها الى مجلس الأمن عن أنشطة شعبية الانتخابات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور المتعلقة بإجراء الانتخابات في آذار/مارس ١٩٩٤. وكان آخر تقرير تقدمت به (S/1994/304) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ يتضمن موجزا لأنشطة شعبية الانتخابات ولمحة عامة عن إجراء عملية الانتخابات حتى يوم الانتخابات. ويرمي هذا التقرير الى تقديم تقييم عام ليوم الانتخابات.

ثانيا - الاشتراك في الانتخابات

٢ - من المقرر، وقت كتابة هذا التقرير، أن يكون ١ ٥٠٠ ٠٠٠ من الناخبين قد اشتركوا في الانتخابات، مما يمثل زيادة بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ ناخب عن الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩١ وعام ١٩٨٩. وتبلغ نسبة الناخبين ٥٥ في المائة من أصل الأشخاص المسجلين في القوائم الانتخابية وعددهم ٢ ٧٢٢ ٠٠٠ ناخب. وبالرغم من أن هذا الرقم يعتبر أعلى بكثير من الانتخابات السابقة، فإن هذه المشاركة تعتبر أقل مما كان الكثيرون يأملون فيه. ويعزى هذا الانخفاض، جزئيا على الأقل، الى وجود بعض المشاكل المتعلقة بهيكل النظام التي أشير اليها في التقارير السابقة. أولا، يعني النظام المعقد لتسجيل السلفادوريين أنه يتعين على المواطنين أن ينفقوا قدرا كبيرا من الوقت للحصول على بطاقة ناخب. ثانيا، يعني العدد المحدود من مراكز الاقتراع أنه يتعين على الناخبين السفر لمسافات طويلة لكي يتمكنوا من الاقتراع. ولم يتم تصحيح هذه العيوب الموجودة في النظام الانتخابي الذي تم تدشينه في مطلع الثمانينات في الوقت المناسب لهذه الانتخابات. ويضاف الى هذا بعض المشاكل الأخرى التي لوحظت يوم الانتخابات، ٢٠ آذار/مارس، سيذكر عنها المزيد فيما بعد.

ثالثا - نتائج الانتخابات

٣ - لكي يتم تزويد المواطنين بسرعة بالمعلومات المتعلقة بنتائج الانتخابات، قامت المحكمة العليا للانتخابات بتنظيم عملية عد مؤقت للأصوات. وكان هذا النظام يستند الى نقل نسخة من جداول تسجيل الأصوات من مراكز الاقتراع مباشرة الى سان سلفادور بالسيارات أو الطائرات العمودية. وتم تجهيز جداول الأصوات في مركز العمليات الذي أقامته لهذا الغرض شركة متخصصة كانت قد قامت مؤخرا بنفس هذا النوع من العمل في بلدان أخرى في المنطقة. وتم تجريب النظام في أربعة أيام أحد متتالية وبلغت نسبة التغطية أثناء التجريبتين الأخيرتين ١٠٠ في المائة وكان النجاح كاملا. بيد أن التشغيل الفعلي للنظام قد واجه على ما يبدو بعض المصاعب نظرا لأن العد المؤقت، بعد إغلاق عملية الاقتراع بثلاثة أيام، ما زال لم يكتمل. وتمثلت الصعوبة القصوى التي تمت مواجهتها في نقل البيانات الى المكان الذي كان يجري فيه العد، نظرا لأنه لم يكن هناك أي مشاكل في نظام الحوسبة. وتم تعليق العد المؤقت يوم الأربعاء، ٢٣ آذار/مارس، عندما تم حوسبة نحو ٨٢ في المائة من الأصوات. وبالاستناد الى هذه البيانات، كانت نتائج الانتخابات الرئاسية التي نشرتها المحكمة على النحو التالي: التحالف الجمهوري الوطني ٤٩,٢٦ في المائة؛ ائتلاف الحركة الوطنية الثورية - التحول الديمقراطي - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ٢٥,٢٩ في المائة؛ الحزب الديمقراطي المسيحي ١٦,٠١ في المائة؛ حزب الوفاق الوطني ٥,٢٣ في المائة؛ حزب الحركة الوندوية ٢,٣٩ في المائة؛ حركة التضامن الوطني ١ في المائة؛ وحركة المسيحيين الحقيقيين ٠,٨٢ في المائة. وتنطبق هذه النتائج بصورة أساسية مع العد السريع الذي أجرته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ومع العد الذي أجرته الأحزاب السياسية الرئيسية.

٤ - وبالاستناد الى هذه النتائج، أعلن رئيس المحكمة أنه نظرا لعدم حصول أي مرشح على نسبة تزيد عن ٥٠ في المائة من الأصوات، فستجري جولة ثانية، إلا أنه لا يزال يتعين إصدار إعلان رسمي نهائي. وفي اليوم نفسه، ٢٣ آذار/مارس، بدأ العد النهائي للأصوات الرئاسية واستمر حتى يوم الاثنين، ٢٨ آذار/مارس. وسيمر بعض الوقت قبل أن تعرف النتائج الكاملة للانتخابات للجمعية التشريعية والبلديات، بالرغم من أن البيانات المتوفرة تشير على ما يبدو الى أن التحالف الجمهوري الوطني سيحوز على أغلبية نسبية في الجمعية وأنه نجح في معظم مناصب المحافظين في المناطق.

٥ - ولم يقم أي حزب من الأحزاب بالطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية إلا أنه تم وقت كتابة هذا التقرير، الطعن في نتائج الانتخابات البلدية في أكثر من ٤٠ منطقة بلدية. وقد قدمت جبهة فارابوندو مارتي معظم هذه الطعون، وتقدم الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب الحركة الوندوية والتحالف الجمهوري الوطني بعدد أقل. وتستند هذه الطعون الى اختلافات تتعلق بالعد، وباعتبار بعض الأصوات باطلة بوجه خاص. وكانت أسباب الطعن في بعض الحالات تتمثل في عدم وجود رمز حزب الحركة الوندوية على

أوراق الاقتراع في بعض المناطق البلدية. وطعنت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بانتخابات الجمعية التشريعية في مقاطعة الاتحاد، لأسباب تمثلت في انقطاع العد ليلة ٢٠ آذار/مارس، في عاصمة المقاطعة. ومن المرجح أن كثيرا من هذه الطعون سوف يحل باتفاق الأطراف في سياق العد النهائي. أما الخلافات التي يتعذر حلها فستتولى حلها المحكمة، التي تعتبر قراراتها غير قابلة للطعن.

رابعاً - إجراء الانتخابات

٦ - في السلفادور، يقتصر الانتخاب على الأشخاص الذين أدرجت أسمائهم في القوائم الانتخابية، والذين يحضرون للإدلاء بأصواتهم، ويتمكنون من إبراز بطاقة هوية صادرة عن المحكمة العليا للانتخابات وتنطبق البيانات الواردة فيها على البيانات الواردة في القوائم الانتخابية. وتقسم القائمة الانتخابية في كل بلدية من البلديات الى قوائم من ٤٠٠ شخص لكل مركز اقتراع بالترتيب الأبجدي. وتتركز أكشاك الاقتراع في كل بلدية من البلديات في عدد صغير من مراكز الاقتراع. وبالنسبة للانتخابات في ٢٠ آذار/مارس، كان هناك ٢٥٥ مركزاً من هذه المراكز التي كان المركز منها يتضمن عددا يتراوح من كشك انتخاب وحيد في بلديتين صغيرتين الى ٢٨٠ كشكا في المراكز الكبرى التي أقيمت في أرض المعرض الدولي في سان سلفادور. والنتيجة العملية الوحيدة لهذا الشكل من التنظيم هو أنه كان يتعين على معظم الناخبين أن يقطعوا مسافة بعيدة من أجل ممارسة حقهم في الانتخاب. ونظرا لاستحالة مراجعة القوائم الانتخابية عمليا على النحو الذي أشير اليه في التقارير السابقة، برفع أسماء الناخبين المتوفين والتعرف على حالات التسجيل المزدوج الممكنة، فقد كان يتعين ختم أصابع الناخبين بمداد لا يمحو بحيث يمكن الحيلولة دون إمكان قيام أي شخص بالتصويت لأكثر من مرة.

٧ - وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بمراقبة الإجراءات يوم الانتخابات عن طريق وزع حوالي ٩٠٠ مراقب من ٥٦ جنسية قاموا بتغطية جميع مراكز الاقتراع بأفرقة تتألف من عدد يتراوح من ٢ الى ٢٠ مراقبا. وتواصلت عملية المراقبة لمدة تجاوزت ١٥ ساعة من وقت إعداد أكشاك الاقتراع الى إنجاز الفرز. وقد مكن هذا الوجود الهائل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور طوال يوم الانتخابات من حل عدد لا حصر له من المشاكل العملية لتنظيم الانتخابات. ويقوم حاليا فريق من ٤٠ مراقبا متخصصا بمراقبة الفرز الرسمي للأصوات في المحكمة العليا للانتخابات. وقام المراقبون بجمع المعلومات المتعلقة بالأحداث التي وقعت يوم الانتخابات على ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ استمارة (استمارة لكل كشك من أكشاك الاقتراع البالغ عددها ٩٨٤ ٦ كشكا وكل مركز من مراكز الاقتراع البالغ عددها ٢٥٥ مركزا) التي قامت الشعبة الانتخابية بتجميعها فيما بعد والتي تشكل المصدر الوثائقي الأساسي لتقييم إجراء الانتخابات يوم الانتخابات.

٨ - وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بإجراء عد سريع على عينة عشوائية من ٢٩١ كشكا من أكشاك الانتخابات، الأمر الذي مكن من الحصول على إسقاط موثوق لنتائج الانتخابات الرئاسية بعد إقفال الاقتراع بساعتين. وقد قام رئيس البعثة، على النحو المعتاد في مثل هذه الحالات، بإحالة هذه المعلومات الى المحكمة الانتخابية العليا. وبلغ الفرق بين العد السريع والنتائج المؤقتة التي قدمتها المحكمة ٥,٠ في المائة.

٩ - ولم تقع يوم الانتخابات بوجه عام أي حوادث خطيرة تمس القانون والنظام، ولم يجر أي تلاعب بالأصوات. وقد أسفر الاتجاه نحو انخفاض عدد حوادث العنف في الأشهر الأخيرة عن هدوء تام يوم الانتخابات. وقد واجهت قوات الأمن يوما عاديا، وقامت بواجباتها في المسيرات الانتخابية وغيرها من الأنشطة، وخفر مراكز الاقتراع. ولم تشترك القوات المسلحة، على النحو المنصوص عليه في التشريع - وخلافا لما حدث أثناء الانتخابات السابقة، في أي عمليات أمنية انتخابية؛ واقتصرت على أداء واجباتها الروتينية.

١٠ - وقد روعيت التعددية السياسية في تشكيل السلطات الانتخابية على جميع المستويات التنفيذية، وتم تمثيل جميع الأحزاب في الوكالات الانتخابية مثل مجلس المراقبة، والمجالس الانتخابية في المقاطعات، والمجالس الانتخابية في البلديات وأفرقة مزار الاقتراع. ولاحظ مراقبو بعثة الأمم المتحدة وجود مراقبين عن الأحزاب السياسية الرئيسية في جميع مزار الاقتراع، ولم يلاحظوا أي تدخل في عملهم. وقد أدى هذا الوجود الهائل للمراقبين والسهولة التي كانوا يتمكنون بها من إبلاغ مشاغلهم الى مراقبي بعثة الأمم المتحدة الى جعل حدوث حالات شاذة خطيرة أمرا عسيرا دون توثيقها على الاستثمارات التي قام المراقبون بإكمالها بالنسبة لكل مزار من مزار الاقتراع. ولم ترد سوى ثمانية تقارير عن وقوع حوادث خطيرة، لم يكن أي منها ذا طابع أو على مستوى من شأنه أن يجعل المشكلة غير قابلة للحل أو أن يكون لها أثر ذا شأن على نتائج الانتخابات. وقد تمثل أخطر هذه الحوادث في وجود عدد كبير من الناخبين الذين يحملون بطاقات انتخابية والذين لم تكن أسمائهم واردة في السجل. وقد حدث هذا في منطقتين بلديتين تابعتين لسان سلفادور (زاكاميل وسويابانغو) وفي منطقة بلدية تابعة لسان ميغيل (نويفا غوادالوب). وقد تمثل الحل المؤقت لهذه الحالات الثلاثة في إعداد صندوق اقتراع خاص بهؤلاء الناخبين.

١١ - وفي معظم الحالات، كانت أكشاك الاقتراع تعمل بصورة عادية، بالرغم من افتتاحها غالبا بعد الساعة السابعة صباحا - إما بسبب فقدان بعض المواد الانتخابية، أو بسبب تأخر أعضاء فريق كشك الاقتراع أو بسبب وجود جمهور غفير من الناخبين في المواقع التي لم تكن لديها الطاقة الكافية لاستقبالهم. أما الممداد الذي لا يمحي، والذي كان يتسم بأهمية كبرى في الحيلولة دون قيام الأشخاص بالتصويت لأكثر من مرة، فقد تم استخدامه على نحو سليم بوجه عام. ولم تكن هناك أي تقارير تشير الى خلاف ذلك.

١٢ - وحتى الليلة التي سبقت الانتخابات لم يتم العثور على حل لمشكلة البلديات الأربع التابعة لـ: شالاتيناغو (اركاتاو، وسان خوزي لاس فلوريس، وسان اسدرو لابرادور ونويفا ترينداد) التي قررت المحكمة العليا للانتخابات تحويل التصويت منها الى عاصمة المحافظة، مستشهدة بالاعتبارات الأمنية وقلة السكان، التي وصفت بأنها أسباب قاهرة. وفي ليلة ١٩ آذار/مارس قررت المحكمة أن تجري الانتخابات في كل من تلك البلديات في آن واحد في موقعين، في البلدية نفسها وفي عاصمة المحافظة. وقبلت جميع الأحزاب هذا القرار. ومرة التصويت بصورة طبيعية، وتم فرز الأصوات في مدينة شالاتيناغو، التي نقلت اليها صناديق الاقتراع في البلديات الأربع. وقام مراقبو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بمرافقة المواد التي كان يجري تسليمها، وكانوا موجودين عند إجراء الانتخابات وعند فرز الأصوات.

١٣ - وبالإضافة الى العوامل الايجابية التي ذكرت آنفا كانت هناك صعوبات جدية في تنظيم التصويت وإعداد القائمة الانتخابية. وكان من العسوبة بمكان على الناخبين أن يجدوا الطاولات التي يفترض أن يدلوا بأصواتهم عندها بسبب التجمع الزائد لأكشاك التصويت في مراكز الاقتراع. وكانت المشكلة خطيرة بصفة خاصة في المناطق الحضرية، لا سيما في منطقة سان سلفادور الكبرى، حيث يتركز ٣٠ في المائة من الناخبين. وكانت المواصلات العامة غير كافية أيضا، لا سيما في المناطق الحضرية، مما جعل بلوغ مراكز الاقتراع بالنسبة لكثير من الناخبين الذين تبعد هذه المراكز عن منازلهم أمرا صعبا. ويبدو أن عددا كبيرا من الناخبين قد تخلوا عن التصويت لأنهم لم يستطيعوا العثور بسهولة على مركز للاقتراع أو لأنه لم تكن هناك وسيلة للتنقل؛ ولكن يصعب تحديد عددهم بالضبط، وقد تأثرت جميع الأحزاب بذلك.

١٤ - وعلاوة على ذلك لم يستطع كثير من المواطنين الذين كانت بحوزتهم بطاقات الاقتراع من الادلاء بأصواتهم لأن أسماءهم لم تكن مدرجة في القائمة، فيما عدا أولئك الناخبين الذين تمكنوا من التصويت على الطاولات التي أعدت خصيصا في بلديات زكاميل، وسويابانغو ونويفا غواداليوبي. وتقدر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أن ما يزيد عن ٢٥ ٠٠٠ شخص، أي ٢ في المائة تقريبا من الناخبين، قد تأثروا على هذا النحو. وكان هناك كذلك مواطنون لم يتمكنوا من الادلاء بأصواتهم لأن آخرين استخدموا أسماءهم للتصويت. وقد حددت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أن عددا قليلا جدا قد تورط في ذلك. ومن المؤسف أنه على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية لتسجيل الناخبين الجدد، فإن المحكمة العليا للانتخابات قد أخفقت في تقديم قائمة انتخابية وافية بصورة أكبر.

١٥ - وكان من الواضح أن التدريب الذي قدم لأعضاء أفرقة أكشاك الاقتراع وللمراقبين الحزبيين لم يكن كافيا. فقد تأخرت المحكمة في بدء الحلقات الدراسية للتدريب، ولم تصبح مواد التدريب متيسرة إلا قبل عدة أيام في يوم التصويت. وحدث هذا على الرغم من أن الدعم المقدم من المجتمع الدولي والمساعدة

المقدمة من المركز المعني بالخدمات الاستشارية وتعزيز الانتخابات قد توفرا مقدما بوقت كاف يكفل تدريباً مناسباً في وقت مبكر وبصورة مناسبة.

رابعاً - توصيات عملية

١٦ - وبما أنه ستكون هناك قريباً جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية، فإنه ينبغي إزالة الحالات الشاذة التي سجلت في الجولة الأولى، في ضوء الخبرة التي اكتسبتها المحكمة العليا للانتخابات من العملية التي تمت في ٢٠ آذار/مارس. وفي خطاب مؤرخ ٢٤ آذار/مارس موجه إلى المحكمة العليا للانتخابات، أعربت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور عن آرائها فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن اتخاذها قبل الجولة الثانية بغية معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها.

١٧ - وقد تم بالفعل اتخاذ عدد من الخطوات ابتداءً من اكمال هذا التقرير، بما في ذلك اصلاح القانون الانتخابي عن طريق الجمعية التشريعية، مما يمكن من اصدار البطاقات الانتخابية بين الجولتين الأولى والثانية. والخطوة الأخرى التي ينبغي اتخاذها هي زيادة عدد مراكز الاقتراع، في المناطق الحضرية بوجه خاص، ولا سيما في سان سلفادور. وعلى الرغم من أن الخبرة التي تم اكتسابها في ٢٠ آذار/مارس قد حسنت القدرة التشغيلية لموظفي الانتخابات، فإنه ينبغي تعزيز تدريبهم. وينبغي للموظفين الذين دربوا بصورة ملائمة والذين يمكن التعرف عليهم بجلاء تقديم التوجيه المناسب للمواطنين في مواقع الاقتراع حتى يتمكنوا من المشاركة بطريقة فعالة ومنظمة.

١٨ - وينبغي حماية مراكز الاقتراع للجولة الثانية من الأمطار بما أن موسم الأمطار يقترب. ومن اللازم أيضاً تأمين عمل المواصلات العامة بصورة طبيعية من حيث عدد المركبات وتواتر الدوران على حد سواء.

١٩ - وينبغي مراجعة القوائم الانتخابية لضمان ورود أسماء جميع المواطنين الذين في حوزتهم بطاقات انتخابية في القوائم الانتخابية وأن تكون القوائم التي تعرض علانية في مواقع الاقتراع مطابقة تماماً لقوائم أفرقة الاقتراع. ولهذا ينبغي على المحكمة العليا للانتخابات أن تسمح للمواطنين المعنيين بتقديم الشكاوى في فترة لا تقل عن أسبوع واحد وعلاوة على ذلك، ينبغي على المركز الإحصائي التابع للمحكمة أن يتحقق من تطابق قوائم الاقتراع العامة مع قوائم أفرقة الاقتراع.

٢٠ - وفيما يتعلق بالإعلانات الانتخابية ينبغي على المحكمة العليا للانتخابات اتخاذ الخطوات اللازمة بأن لا تكون هناك إعلانات تنتهك المادتين ٤ و ١٨ من قواعد الدعاية الانتخابية أو لا تتماشى مع روح المصالحة لاتفاقيات السلم. فالمادة ٤ تمنع المنظمات التي ليست أحزاباً سياسية من القيام بدعاية انتخابية،

وتمنع المادة ١٨ استخدام أسماء ورموز وشعارات الأحزاب الأخرى. وبالتالي ينبغي إعطاء تعليمات صريحة بغية منع تكرار الحالة التي نشأت في الحملة الانتخابية السابقة. وفي حالة حدوث إعلانات غير مشروعة ينبغي على المحكمة أن تكون أكثر فعالية في تطبيق الجزاءات وأن تكفل تطبيق الجزاءات عن طريق كل الوسائل المشروعة المتاحة لها.

٢١ - وينبغي للمحكمة العليا للانتخابات أن تجري حملة إعلامية شاملة تشدد على ما يلي: تحديد آجال محددة لاستعراض القوائم الانتخابية وجمع بطاقات التصويت؛ حفز الناخبين على الاشتراك في الجولة الثانية للانتخابات، وتوفير المعلومات عن مواقع مراكز الاقتراع، مع الإشارة إلى أن المواصلات العامة سوف تكون متيسرة.

٢٢ - وينبغي للمحكمة العليا للانتخابات أن تعطي مجلس الرصد والأحزاب السياسية مزيداً من حق الحصول على المعلومات المتعلقة بعمل المركز الإحصائي، والسجل ووحدة المشروع الانتخابي. فبهذا وحده سيكون من الممكن تنفيذ نصوص القانون الانتخابي بشأن الرصد وتوفير المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية بصورة فعالة.

٢٣ - وما من شك في أن اعتماد تدابير مثل تلك التي أشير إليها آنفاً سوف يساعد على تأمين أن تكون الجولة الثانية أفضل تنظيماً. ولكن الخبرة المكتسبة في الانتخابات التي أجريت بالفعل قد أظهرت أن هناك نواقص خطيرة في النهج المستخدمة، مما يشير إلى أنه ينبغي إعادة النظر في بعض جوانب النهج: أداء المحكمة العليا للانتخابات، وتنظيم السجل والقوائم الانتخابية، والنهج التنظيمية في مواقع الاقتراع وتوزيعها الجغرافي. ويمكن أن تنظر الجمعية التشريعية في إعادة تنظيم كامل للنظام الحالي، بما في ذلك إنشاء وثيقة واحدة للهوية المدنية والناخبين، بالإضافة إلى سجل مدني يمكن أن يسهل الإعداد الآلي للقائمة الانتخابية حتى لا يتحتم على المواطنين طلب إدراج أسمائهم في القوائم.

خامساً - اعتبارات ختامية

٢٤ - كان لمجمل اجراء العملية والحملة الانتخابيتين كثير من الجوانب الايجابية، على النحو الذي أشير إليه في التقارير السابقة: التوسع الهائل في القوائم الانتخابية، ومشاركة الأحزاب السياسية طوال العملية وعلى جميع مستويات السلطات الانتخابية؛ الممارسة السلمية للحق في الانتساب إلى المنظمات، وللحق في حرية التعبير وللحق في الاجتماع؛ إعلانات الأحزاب في جميع وسائل الإعلام؛ اجراء أنشطة الحملات بدون حوادث عنف؛ والأداء السليم من جانب القوات الأمنية والقوات المسلحة. ومما يؤسف له أن الوضوح الشديد للمشاكل وتواتر هذه المشاكل التي شوهدت في يوم الانتخابات، والتي نوقشت طوال هذا التقرير قد يكون

ساعد على ترك انطباع سلبي بوجه خاص عن العملية الكلية، وخاصة لدى المراقبين، الذين تركزوا في المرحلة الأخيرة.

٢٥ - ولكن مخالفات الأصول المرعية التي ذكرت ينبغي أن لا تؤخذ على أنها تزيف للانتخابات عن طريق التدخل الاحتيالي في المكونات الأساسية، مثل صناديق الاقتراع، وأوراق الاقتراع وصحائف عدد الأصوات. وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لم يقم أي حزب برفض النتائج ولم يسجل مراقبو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أي إجراءات احتيالية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النتيجة. وعلاوة على ذلك فإن تطابق العد المؤقت الذي أجرته المحكمة العليا للانتخابات، مع العد السريع الذي أجرته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، مع عد الأحزاب السياسية الرئيسية واتجاهات التصويت التي حددتها استقصاءات ما قبل الانتخابات والتي تتطابق مع بعضها بعضا بصورة أساسية يشكل عنصرا تقنيا اضافيا يؤكد أنه لم يكن هناك تزيف كبير للانتخابات.

٢٦ - وبوجه عام فإن انتخابات الجمعية وانتخابات البلديات أجريت في ظل نفس الظروف التي سادت الانتخابات الرئاسية. وبالتالي تبقى الملاحظات التي سبق ذكرها صحيحة عموما. وإن الحجم الصغير للدوائر الانتخابية من ناحية ثانية، على هذا المستوى الانتخابي يعني أن المشاكل التي تمس عددا صغيرا من الأصوات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النتيجة وأن يشير تحديات مثل تلك التي ذكرت آنفا. وستتم معالجة تلك التحديات بالطريقة التي يحددها القانون، وسوف تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور مراقبة كيفية تطور الحالات الى حين التوصل الى حلول نهائية. وليس هناك سبب يجعل التحديات المحلية تؤثر على صحة العملية الانتخابية عموما.

٢٧ - وبالنظر للاعتبارات التي تقدم ذكرها ذكر ممثلي الخاص في ٢١ آذار/مارس ما يلي:

في ضوء المعلومات التي جمعها المراقبون في يوم الانتخابات، وبالنظر الى المراقبة المنتظمة للعملية الانتخابية التي جرت خلال الأشهر الستة الأخيرة، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تعتقد أن الانتخابات في ٢٠ آذار/مارس تمت في ظل ظروف ملائمة عموما من حيث الحرية، والتنافس والأمن. وعلى الرغم من أوجه القصور الخطيرة فيما يتعلق بالتنظيم والشفافية اللتين سبقت الإشارة إليهما فإنه يمكن اعتبار الانتخابات مقبولة.

٢٨ - وسوف أصدر تقريرا خامسا عشية الجولة الثانية وسادسا بعد الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية مباشرة، ربما في ٢٤ نيسان/أبريل.

- - - - -